الأمم المتحدة A/51/PV.83

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٨٣
الجمعة، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تقارير اللجنة الرابعة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية العامة هذا الصباح في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بشأن بنود جدول الأعمال ٨٢ الى ٨٨؛ و ٨٩ و ١٩؛ و ٩٠ و ١٢؛ و ٩١ الى ٩٣؛ و ١٩.

هل لي أن أطلب الى مقرر لجنة المسائل السياسة الخاصة وإنهاء الاستعمار أن يقدم تقارير اللجنة في مداخلة واحدة.

السيد الوليد دوديش (تونس) (مقرر لجنة المسائل السياسية وإنهاء الاستعمار) (اللجنة الرابعة): أتشرف بأن أقدم الى الجمعية العامة ١٣ تقريرا للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) تتصل بالبنود ١٩ و ٨٢ الى ٩٣ من جدول الأعمال، للنظر فيها.

ويتصل التقرير الأول للجنة الرابعة، الوارد في الوثيقة (A/51/588)، بالأقاليم التي لا تشملها البنود الأخرى من جدول الأعمال، والتي تناولتها اللجنة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال تحت عنوان "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". وترد في هذا التقرير أربعة مشاريع قرارات تتعلق بالصحراء الغربية وكاليدونيا الجديدة، وتوكيلاو، ومشروع القرار الموحد عن ساموا الأمريكية. وأنغيلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وسانت هيلانة، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وباقتراح إجرائي قدمه ممثل المملكة المتحدة، صوتت اللجنة لصالح الاقتراح الداعي الى إرجاء النظر في مشروع التقرير الموحد عن الأقاليم الصغيرة، باستثناء توكيلاو، الى آذار/مارس ١٩٩٧. كذلك يرد في هذا التقرير قرار اللجنة المتعلق بجبل طارق. وتوصي اللجنة الرابعة بأن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات ذات الصلة الواردة في الفقرة ٢٦.

أما التقرير الثاني، الوارد في الوثيقة A/51/589، فيتصل بالبند ٨٢ من جدول الأعمال، المعنون "آثار الإشعاع الذري". ونظرت اللجنة الرابعة في تقرير اللجنة العلمية التابعة للأمم المتحدة عن آثار الإشعاع الذري، وبعد أن استمعت الى ١٣ متحدثا في المناقشة العامة، اعتمدت، بدون تصويت، مشروع قرار مقدما من

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-87080
9687080

٣٤ وفدا. ويرد مشروع القرار في الفقرة ٨ من التقرير. وتوصي اللجنة الرابعة بأن تعتمده الجمعية العامة.

والتقرير الثالث، الوارد في الوثيقة A/51/590، يتعلق بالبند ٨٣ من جدول الأعمال المعنون "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية". وقد نظرت اللجنة الرابعة في البند في ثلاث جلسات واستمعت الى ١٩ متكلما في المناقشة العامة. وأيدت اللجنة، من بين أمور أخرى، تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واعتمدت مشروعي قرارين بدون تصويت؛ ويردان في الفقرة ١٣ من التقرير. ويوصي باعتمادهما من قبل الجمعية.

والتقرير الرابع الوارد في الوثيقة A/51/591، يتعلق بالبند ٨٤ من جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (الأونروا). واشترك في المناقشة العامة، ٣١ متكلما. واعتمدت اللجنة سبعة مشاريع قرارات بشأن البند، تتعلق بمختلف جوانب العمل الذي تضطلع به الأونروا. وترد مشاريع القرارات السبعة ذات الصلة من ألف الى زاي، في الفقرة ٢٢ من التقرير ويوصى باعتمادها من قبل الجمعية العامة.

والتقرير الخامس الوارد في الوثيقة A/51/592 يتعلق بالبند ٨٥ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة". وشارك ستة عشر متكلما في المناقشة العامة بشأن البند واعتمدت اللجنة خمسة مشاريع قرارات، ترد في الفقرة ١٩ من التقرير. وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات الخمسة هذه.

والتقرير السادس، الوارد في الوثيقة A/51/593 و Corr.1 يتعلق بالبند ٨٦ من جدول الأعمال المعنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات". وقد كرست اللجنة الرابعة خمسة اجتماعات لهذا البند واستمعت الى ٥٨ متكلما. واعتمدت اللجنة بدون تصويت، مشروع قرار معدلا شفويا، يرد في الفقرة ١٥ من التقرير، وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماده.

والتقرير السابع الوارد في الوثيقة A/51/594 يتعلق بالبند ٨٧ من جدول الأعمال، المعنون "المسائل المتصلة بالإعلام". وبعد الاستماع الى ٤٥ متكلما بشأن البند، قررت اللجنة الرابعة، باتفاق عام، النظر في مشروعي القرارين المعروضين عليها بشأن البند والبت فيهما في آن واحد معا. واعتمدت اللجنة، بدون تصويت، مشروعي القرارين ألف وباء، الواردين في الفقرة ٨ من التقرير. وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتمادهما.

والتقرير الثامن، الوارد في الوثيقة A/51/595، يتعلق بالبند ٨٨ من جدول الأعمال المعنون "المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي". ويرد مشروع القرار المتعلق بذلك في الفقرة ٨ وقد أوصيت الجمعية العامة باعتماده.

والتقرير التاسع الوارد في الوثيقة A/51/596، يتعلق بالبند ٨٩ من جدول الأعمال المعنون "أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية" يتعلق أيضا بالبند ١٩ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". ويتضمن نفس التقرير مشروع مقرر منفصلا بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. ويرد مشروع القرار المتعلق بالأنشطة الاقتصادية ومشروع المقرر المتعلق بالأنشطة العسكرية في الفقرتين ١٢ و ١٣ على التوالي. وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد هذه المقترحات.

والتقرير العاشر، الوارد في الوثيقة A/51/597، يتعلق بالبند ٩٠ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، ويتعلق أيضا بالبند ١٢ من جدول الأعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي". ويرد

مشروع القرار المتعلق بذلك، في الفقرة ٨ من التقرير، ويوصى بأن تعتمده الجمعية العامة.

والتقرير الحادي عشر، الوارد في الوثيقة A/51/598، يتعلق بالبند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون "التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" ويرد مشروع القرار المتعلق بذلك في الفقرة ٧ ويوصى بأن تعتمده الجمعية العامة.

والتقرير الثاني عشر الوارد في الوثيقة A/51/599، يتعلق بالبند ٩٢ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة". ويرد مشروع المقرر المتعلق بذلك، في الفقرة ٤، وقد اعتمدته اللجنة الرابعة وأوصت بأن تعتمده الجمعية العامة.

والتقرير الثالث عشر والأخير للجنة الرابعة الوارد في الوثيقة A/51/600 يتعلق بالبند ٩٣ من جدول الأعمال المعنون "مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة". وفي مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٤ من التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحذف من جدول أعمالها، البند المعنون "مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة".

وباسم اللجنة الرابعة، أود أن أزكي هذه التقارير لدى الجمعية العامة.

وقبل الختام، أود أن أعرب عن عميق تقديري لرئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السفير الونكيو كيتيخون، ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولنائبي الرئيس السيدة انستسيا كرايانيدس ممثلة استراليا والسيدة سونيا ليونس - كاريل ممثلة سانت لوسيا، على توجيهاتهم وتعاونهم.

وأود أن أعرب عن شكري لأعضاء اللجنة الرابعة على تعاونهم خلال الدورة.

وأود، بصفة خاصة، أن أشكر أمين اللجنة السيد عبد الرزاق خان، وزملاءه والأعضاء الآخرين في أمانة اللجنة على تعاونهم ومساعدتهم، ولا سيما في إعداد الوثائق، مما سهل بدرجة كبيرة مهامي كمقرر للجنة الرابعة وإنني ممتن لهذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولهذا، ستكون البيانات قاصرة على تعليلات التصويت أو الموقف.

إن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) كانت واضحة في اللجنة، وهي واردة في الوثائق الرسمية ذات الصلة. واسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية العامة على أن:

> "تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة."

واسمحوا لي أيضا أن أذكّر الوفود، بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد بيانات تعليل التصويت بمدة عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). أود أن أبلغ الوفود بأننا سنبتّ في تلك التقارير بنفس الطريقة التي تمت في اللجنة، ما لم تُخطَر الأمانة مسبقا بغير ذلك. وهذا يعني أنه حيثما أجري تصويت مسجل، سوف نحذو نفس الحذو.

وآمل أيضا أن تعتمد، بدون تصويت، التوصيات التي اعتُمدت بدون تصويت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

البند ٨٢ من جدول الأعمال

آثار الإشعاع الذري

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/589)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٨ من تقريرها A/51/589.

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ١٢١/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٣ من جدول الأعمال

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/590)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ١٣ من تقريرها A/51/590.

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، بدون تصويت، مشروع القرار الأول، "الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصلحتها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتُمد مشروع القرار الأول (القرار ١٢٢/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أيضا، بدون تصويت، مشروع القرار الثاني، "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتُمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٢٣/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٤ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/591)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات السبعة التي أوصت بها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٢٢ من تقريرها A/51/591. وبعد إجراء جميع التصويتات، ستتاح الفرصة مرة أخرى للوفود من أجل تعليل تصويتاتها.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار ألف، "تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل.

الممتنعون: ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتُمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٥٩ صوتا، مقابل صوت واحد، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ١٢٤/٥١).

[بعد التصويت أبلغ وفدا موزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار باء، "الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلطسينيين في الشرق الأدنى".

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتُمد مشروع القرار باء (القرار ١٢٥/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار جيم معنون "السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو،

بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتُمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٥٧ صوتا، مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ١٢٦/٥١).

[بعد التصويت أبلغ وفدا موزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار دال، "الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا(ولايات- الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا،

أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: إسرائيل.

اعتُمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٦٣ صوتا، مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ١٢٧/٥١).

[بعد التصويت أبلغ وفدا موزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار هاء هو بعنوان "عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتُمد مشروع القرار هاء بأغلبية ١٥٩ صوتا، مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ١٢٨/٥١).

[بعد التصويت أبلغ وفدا موزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار واو، "ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: فيجي، غواتيمالا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، تركيا، أوزبكستان.

اعتُمد مشروع القرار واو بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ستة أعضاء عن التصويت (القرار ١٢٩/٥١).

[وبعد ذلك أبلغ وفدا موزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار زاي، "جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس

ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتُمد مشروع القرار زاي بأغلبية ١٥٩ صوتا مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٥١/١٣٠).

[وبعد ذلك، أبلغ وفدا موزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٥ من جدول الأعمال
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/592)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الخمسة التي أوصت بها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ١٩ من تقريرها A/51/592. وبعد إجراء جميع التصويتات، ستتاح للممثلين الفرصة مرة أخرى لتعليل التصويت.

أنتقل أولا إلى مشروع القرار الأول، "أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، غابون، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي،

هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، سورينام، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان.

اعتُمد مشروع القرار الأول بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٧٦ عضوا عن التصويت (القرار ١٣١/٥١).

[وبعد ذلك، أبلغ وفد ناميبيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني، "انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو.

اعتُمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (القرار ١٣٢/٥١).

[وبعد ذلك، أبلغ وفدا موزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن ننتقل إلى مشروع القرار الثالث، "المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: غواتيمالا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، سوازيلند، أوروغواي.

اعتُمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت. (القرار ١٣٣/٥١).

[وبعد ذلك، أبلغت وفود مالي وموزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الرابع، "الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا،

النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون: الأرجنتين، غواتيمالا، كينيا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، سوازيلند، أوروغواي.

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ١٣٤/٥١).

[وبعد ذلك أبلغت وفود مالي وموزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وأخيرا سأنتقل إلى مشروع القرار الخامس، "الجولان السوري المحتل".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل.

الممتنعون: غواتيمالا، كينيا، ليبريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، سوازيلند، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

اعتمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ١٣٥/٥١).

[وبعد ذلك أبلغت وفود مالي وموزامبيق وناميبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل سوازيلند، الذي طلب الإدلاء ببيان تعليلا لتصويته.

السيد دلاميلي (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي لا يعتزم أن يتسبب في أي إرباك لجدول الرئيس الحافل بالأعمال. بيد أنني أرى أنني لن أكون قد أوفيت بواجبي إذا لم أعلل تصويتات وفدي.

تجدر الملاحظة أن وفدي قد اشترك اشتراكا غير كامل في اللجنة الرابعة بسبب بعض التغييرات في الوفد. ونتيجة لهذا، قد نبدو أكثر نشاطا في الجلسة العامة. بيد أننا قد درسنا الوثائق، والمواقف التي نتخذها هنا تعبر عن سياسة بلدنا ومواقفنا.

ولدى التصويت على مشاريع القرارات التي امتنع وفدي عن التصويت عليها، فعلنا ذلك انطلاقا من اقتناعنا بأن الأطراف المعنية ينبغي أن تواصل السماح للمفاوضات والدبلوماسية بأن تسير إلى غايتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٦ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/593 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ١٥ من تقريرها.

وقد طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الإدلاء ببيان في معرض تعليل التصويت قبل التصويت، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد روبنسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اشتركت الولايات المتحدة اشتراكا نشطا في عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي ترى أن تقرير تلك اللجنة، الوارد في الوثيقة A/51/130، يتضمن توصيات مفيدة جدا. بيد أن الولايات المتحدة تؤكد أنه من الضروري تنفيذ أي توصية للجنة تكون لها آثار في الميزانية ضمن مستويات التمويل المعتمدة أصلا.

وتفهم حكومتي أنه نظرا لعدم وجود اقتراحات محددة لتنفيذ عناصر في تقرير اللجنة الخاصة، فلا توجد آثار مالية مترتبة على مشروع القرار هذا. وفي ضوء هذا الوضع، يمكن للولايات المتحدة الآن أن تنضم إلى توافق الآراء تأييدا لمشروع القرار. لكنه لن يتسنى لنا أن نؤيد أي اقتراحات مستقبلة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلا إذا أمكن تلبيتها ضمن مستويات الموارد الحالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في معرض تعليل التصويت قبل التصويت.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار الأول، "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا،

الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: لا أحد.

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٧٠ صوتا مقابل لا شيء ولم يمتنع أحد عن التصويت (القرار ١٣٦/٥١).

[وبعد ذلك أبلغ وفدا مالي وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني، "اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها".

وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٣٧/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٧ من جدول الأعمال

المسائل المتصلة بالإعلام

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/594)

تعديل (A/51/L.61)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروعا القرارين ألف وباء اللذان أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٨ من تقريرها باعتمادهما.

وفيما يتعلق بمشروع القرار باء، معروض على الجمعية أيضا تعديل قدمته كوستاريكا وعمم في الوثيقة A/51/L.61.

أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا ليعرض التعديل الوارد في الوثيقة A/51/L.61.

السيد ساينز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تقترح كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، حذف الفقرة ٢٩ من منطوق مشروع القرار باء الوارد في الوثيقة A/51/594. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الفقرة ٢٩ من المنطوق ترسي إجراء غير عادي وصعب - دون تحديد من الذي سيكون مسؤولا عن تنفيذه. وقد يترتب على ذلك أثر سلبي على القرارات التي قد تعتمدها الجمعية العامة فيما يتعلق بإدارة شؤون الإعلام.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا أن الفقرة ٢٩ تبدو وكأنها تعطي مشروع القرار طابعا قانونيا يختلف عن طابع القرارات الأخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة، وتبدو أيضا وكأنها تحد من سلطة الجمعية في البت في كل مشروع قرار على حدة.

وأهم ما في الأمر بالنسبة للفقرة ٢٩ من المنطوق أنها تتعارض مع الموقف العام للجنة الخامسة ورئيسها، وهو الموقف الذي تؤيده مجموعة الـ ٧٧ والصين تأييدا قويا، بأنه ينبغي ترك الاعتبارات المالية للجنة الخامسة وينبغي ألا تدرج في مشاريع القرارات التي تعتمدها اللجان الأخرى بخلاف اللجنة الخامسة. إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تحاول دائما تأييد القرارات التي تعتمدها مختلف اللجان. ومع ذلك، فإننا نقدم هذا التعديل للأسباب التي طرحتها توا. ونأمل في اعتماده بدون تصويت بغية الحفاظ على توافق الآراء على مشروع القرار في مجمله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات لتعليل تصويتهم قبل التصويت.

السيد هولوهان (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سندعو إلى إجراء تصويت مسجل على هذا التعديل بالذات. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم الشرح التالي لموقفنا فيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه ممثل كوستاريكا توا، الداعي إلى حذف الفقرة ٢٩ من منطوق مشروع القرار باء.

إن الاتحاد الأوروبي يقف بثبات وراء توافق الآراء القائم إزاء جميع مشاريع القرارات التي انبثقت عن لجنة الإعلام في السنوات الأخيرة. وقد اعتمد مشروعا القرارين المعروضان علينا اليوم بتوافق الآراء في الدورة الثامنة عشرة للجنة الإعلام المعقودة في شهر أيار/مايو الماضي بعد مفاوضات صعبة اشترك فيها خبراء يمثلون جميع قطاعات المجتمع الدولي. وقد تأكد هذا التوافق قبل ستة أسابيع فقط في اللجنة الرابعة. ونحن نعتقد أنه من غير اللائق على الإطلاق التشكيك الآن في توافق الآراء في هذه المرحلة المتأخرة.

إن الفقرة ٢٩ من منطوق مشروع القرار المعني لا تتضمن أية آثار خفية أو هدامة. فقد أدرجت، في رأينا، لمجرد المساعدة على اتباع أساليب الإدارة الحسنة في إدارة شؤون الإعلام. وإن المخاوف المتصلة بالآثار غير المقصودة للفقرة ٢٩ من المنطوق لا أساس لها على الإطلاق. فلا يوجد في فقرة المنطوق هذا ما يمنع، على سبيل المثال، من تنفيذ البرنامج الإعلامي الخاص للإدارة بشأن قضية فلسطين. وقد صوتت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح مشروع القرار الذي يعطي الولاية للقيام بذلك البرنامج الخاص المتعلق بقضية فلسطين، والذي اعتمدته الجمعية العامة قبل تسعة أيام فقط، في ٤ كانون الأول/ديسمبر.

إن المكان المناسب لمناقشة مسائل من قبيل المسائل الواردة في الفقرة ٢٩ من المنطوق والتفاوض عليها ليس هنا في الجمعية العامة، وإنما بين خبراء الإعلام الذين سيجتمعون مرة أخرى في الدورة التاسعة عشر للجنة الإعلام التي ستعقد بعد خمسة أشهر فقط. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الوفود بقوة إلى رفض الاقتراح الداعي إلى حذف الفقرة ٢٩ من المنطوق. إننا نناشد جميع الوفود أن تحافظ على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بعد مداولات مطولة من قبل الخبراء المختصين في شهر أيار/مايو الماضي. فلنمتنع عن تفكيك ما صنعوه

بأيديهم، ونبتعد عن خلق انقسامات جديدة فيما بيننا لسنا بحاجة إليها.

السيد روبنسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المطلوب منا اليوم هو أن نرفض توافقا في الآراء قبلته الدول الأعضاء مرتين بغية الانغماس في مسرحية سياسية لا معنى لها لن تعود بأية فائدة على قضية دعاتها ولكنها تؤدي إلى تقويض أشهر من المفاوضات الواعية التي قام بها وفودنا في الأمم المتحدة.

لهذا السبب فإننا نعارض بقوة شديدة قرار الوفد الفلسطيني بمتابعة هذا التعديل. وسيكون أثر ذلك حذف صيغة جرى التفاوض عليها وقبولها في لجنة الإعلام وفي اللجنة الرابعة وتعبر عن اهتمام جميع الأعضاء بترشيد عمل إدارة شؤون الإعلام، وضمان أن تكون الإدارة قادرة على استخدام الموارد المخصصة لها بأنجع طريقة ممكنة، وأن تكون ولاياتها ممولة بصورة كافية.

ولهذه الأسباب، كانت إدارة شؤون الإعلام باستمرار تؤيد بقوة إدراج هذه الفقرة في مشروع القرار. والجزء الذي سيحذفه التعديل من مشروع القرار ليس له أي مفعول سوى تشجيع زيادة الشفافية والمساءلة في ميزانية الإدارة. وهو يضمن أن تصبح الإدارة أكثر قدرة على الوفاء بالولايات المناطة بها من قبل الجمعية العامة.

ولم يحدث في أي مرحلة من مراحل الصياغة أو المناقشة في كلتا اللجنتين أن أعرب عن أي قلق من أن مشروع القرار قد يؤثر تأثيرا ضارا على البرامج التي أسندتها الجمعية العامة لإدارة شؤون الإعلام. وعندما أعرب الوفد الفلسطيني لنا عما يساوره من قلق من أن الفقرة ٢٩ من منطوق مشروع القرار قد تضر بصورة ما بتلك البرامج، فإننا تلقينا تلك المشاعر بجدية وأكدنا للفلسطينيين بأن ذلك ليس غاية مشروع القرار ولا تأثيره.

ولإيضاح هذه النقطة، اقترحنا على الوفد الفلسطيني هذا الأسبوع تعديلا بسيطا، يقضي بإدخال عبارة "إلى أقصى حد ممكن" بعد الكلمتين الأوليين من الفقرة. ومن شأن هذا التغيير أن يتيح بقاء مشروع القرار نصا يحظى بتوافق الآراء بدلا من أن يؤدي إلى تصويت انقسامي. وللأسف، لم ينل هذا التغيير قبول الوفد الفلسطيني الذي أصر على حذف الفقرة بأكملها.

إننا نكرر أن تلك الفقرة لا تستهدف أية ولاية محددة لإدارة شؤون الإعلام، ولن يكون لها أي أثر سلبي عليها، بل هي مجرد جهد لمساعدة الإدارة في الاضطلاع بولاياتها وزيادة الشفافية التي ينبغي أن تكون أساس جميع أعمالنا في الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن. إن التعديل في غير موضعه، وهو خطوة غير مدروسة يعبر عن سوء فهم أساسي للعملية التشريعية في الأمم المتحدة.

هذه هي الأسباب التي ستجعلنا نصوت ضد الاقتراح الداعي إلى حذف الفقرة ٢٩ من المنطوق، ونحث الآخرين على أن يحذو حذونا.

السيد ماكسيموف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان باسم وفد بلدي، وبصفتي رئيس لجنة الإعلام.

أولا، أود أن أعرب عن تأييدي التام للبيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، لتعليل التصويت قبل التصويت. أود كذلك أن أقول إنه من المؤسف، في رأيي، أن تقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين هذا الاقتراح في هذه المرحلة المتأخرة من عملنا. فهذه الوفود ممثلة في مكتب اللجنة الموسع، وقد شاركت بنشاط في العمل المطول والدؤوب الذي اضطلع به المكتب بشأن مشروع القرار. ويؤسفني أن أقول إن هذه السابقة، من وجهة نظري، ليست سيئة فحسب بل إنها يمكن أيضا أن تؤثر سلبا على عمل اللجنة في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبدأ الجمعية العامة أولا بالبت في مشروع القرار ألف "الإعلام في خدمة البشرية" الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/51/594).

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار ألف بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٥١/١٣٨ ألف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار باء، الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ٨ من تقريرها، وفي التعديل المتعلق به الوارد في الوثيقة A/51/L.61.

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبت الجمعية أولا في التعديل الذي ستحذف بموجبه، في حالة اعتماده، الفقرة ٢٩ من منطوق مشروع القرار باء، ويعاد ترقيم الفقرات التالية تبعا لذلك.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كمبوديا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

الممتنعون: كوت ديفوار، فيجي، ليبريا، جمهورية كوريا، توغو.

اعتمد التعديل بأغلبية ١٠١ من الأصوات مقابل ٥٥ صوتا، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبت الآن في مشروع القرار باء الوارد في الفقرة ٨ من التقرير (A/51/594) بصيغته المعدلة.

ومشروع القرار باء عنوانه "سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: لا أحد.

اعتمد مشروع القرار باء بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٧٢ صوتا مقابل لا شيء، ولم يمتنع أي عضو عن التصويت (القرار ١٣٨/٥١ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات لتعليل التصويت بعد التصويت.

السيد غورليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد صوت وفد الاتحاد الروسي ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/51/L.61، والذي يقترح حذف الفقرة ٢٩ من منطوق مشروع القرار باء (القرار ١٣٨/٥١ باء) المتعلق بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية، الوارد في الوثيقة A/51/594.

وقد صوتنا ضد التعديل آسفين لأننا نعتقد أن نص القرار كان ينبغي إبقاؤه بالصيغة التي اتفق عليها في لجنة الإعلام ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونحن نأسف لأننا لم نتمكن من المحافظة على توافق الآراء الذي كان سائدا منذ عام ١٩٩٠ فيما يتعلق بالقرارات التي توصي بها لجنة الإعلام. ونعتقد أن الإبقاء على الفقرة ٢٩ في نص القرار كان من شأنه أن يساعد في ضمان أن يكون تحت تصرف إدارة شؤون الإعلام ووفود الدول الأعضاء وصف لجميع التكاليف المتصلة بتنفيذ الولايات المحددة في القرارات، خلاف القرارات السنوية للجمعية العامة.

وانطلاقا من موقفنا المبدئي القائم على ضرورة عدم تجاوز الميزانية العادية للأمم المتحدة، نعتقد أنه لا يمكن تخصيص ولايات جديدة في أي مجال من أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالإعلام، إلا في حدود الموارد المتاحة.

السيد كوزيي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت وفد أوكرانيا ضد الاقتراح الداعي إلى حذف الفقرة ٢٩ من منطوق القرار المتعلق بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية، والذي قدمته لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال "المسائل المتصلة بالإعلام".

ووفد أوكرانيا يشعر بقلق عميق من الخروج على توافق الآراء الذي ظل قائما لسنوات طويلة بشأن

القرارات المتصلة بالإعلام؛ الأمر الذي خلق سابقة مؤسفة في عملية صنع القرار في الجمعية العامة.

ويود وفدنا أن يذكر بأن القرار بإدراج الفقرة المذكورة كان قد اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الثامنة عشرة للجنة الإعلام، وكذلك في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الدورة الحالية للجمعية العامة. وبالتالي، كان قرارنا يستند إلى نقاط إجرائية محض، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره إجراء موجها ضد أي بلد كان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٨ من جدول الأعمال

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/595)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٨ من تقريرها (A/51/595).

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، أريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: فرنسا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٦٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ١٣٩/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٨٩ و ١٩ من جدول الأعمال

أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية"

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/596)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ١٢ من تقريرها (A/51/596)، وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٣ من التقرير نفسه.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار المعنون "أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، أريتريا، اثيوبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، بوروندي، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، ايسلندا، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: مالي، موريتانيا، بالاو، جمهورية كوريا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٤٩ صوتا مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٥١/١٤٠).

بعد ذلك أبلغ وفد بوروندي الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر "الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، أريتريا، اثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: موريتانيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، جمهورية كوريا، أوزبكستان.

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل ٤٧ صوتا مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

البندان ٩٠ و ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/597)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٨ من تقريرها (A/51/597).

ومشروع القرار معنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، اثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٥١ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٠ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ٩١ من جدول الأعمال

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/598)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها (A/51/598).

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء.

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٤٢/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ٩٢ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/599)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٤ من تقريرها (A/51/599).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٣ من جدول الأعمال

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/600)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٤ من تقريرها A/51/600.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/51/588).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية العامة أنني أجري حاليا مشاورات مع الوفود المهتمة فيما يتعلق بالبند ١٩ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" وبصفة خاصة بشأن مشروع القرار المتعلق بمسائل جزر ساموا الأمريكية، وأنغيلا، وبرمودا، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتيسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانه، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة. وكانت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) قد قررت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر أن تؤجل النظر في مشروع القرار إلى آذار/مارس من العام المقبل.

وقد أكدت لي الدول المعنية القائمة بالإدارة أن سبب اقتراحها تأجيل النظر في مشروع القرار، هو منح هذه الدول، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، مزيدا من الوقت لمواصلة الحوار غير الرسمي الذي بدأه ونسقه رئيس اللجنة الرابعة. وتؤكد الدول القائمة بالإدارة أنه ليس في نيتها أن يعوق هذا الحوار استمرار عمل

اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قيد البحث وأنه سيُنظر في المسائل ذات الصلة في سياق المشاورات غير الرسمية.

وتحقيقا لهذه الأهداف، وافقت الأطراف على أن تستأنف مناقشاتها غير الرسمية في تاريخ معين في أوائل كانون الثاني/يناير، يحدده رئيس اللجنة الرابعة، وأن تستمر تلك المناقشات حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٧، وعندها يقدم الرئيس تقريرا آخر إلى اللجنة الرابعة، لتبت فيه الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين في أقرب فرصة ممكنة حتى تتمكن اللجنة الخاصة من بدء دورتها العادية لعام ١٩٩٧.

ونتيجة لتلك التأكيدات، أبلغني رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة أن بوسع اللجنة الخاصة أن تقبل مقرر اللجنة الرابعة بتأجيل النظر في مشروع القرار حتى آذار/مارس، وهي على استعداد لمواصلة الحوار غير الرسمي الذي يقوم بتنسيقه رئيس اللجنة الرابعة، آملة في أن تتعاون الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بمسؤولياتها التي عهدت بها إليها الجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ليتحدث في نقطة نظامية.

السيد كيتيكهون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): راجت في الأيام الأخيرة تفسيرات مختلفة للمحادثات غير الرسمية التي أجريتها. وحرصا على الشفافية، أود أن أدلي علنا بالبيان التالي لأنني أعتقد أن من حق الدول الأعضاء أن تعرف ما حدث وما يحدث الآن.

أولا، فيما يتعلق بالأسباب التي دفعتني إلى المبادرة بإجراء محادثات غير رسمية بين الدول القائمة بالإدارة ولجنة الـ ٢٤ رأيت، بوصفي رئيسا للجنة أن من واجبي حسم المسألة في أقرب وقت ممكن قبل عرضها على اللجنة. وقد اخترت مشروع القرار الشامل لأنني اعتقدت أن الفرصة كانت سانحة لحسمها. وكان الهدف من المحادثات غير الرسمية هو، أولا، بدء عملية التعاون بين الطرفين المعنيين: الدول القائمة بالإدارة ولجنة الـ ٢٤.

إنني أعرف أن الموضوع دقيق وحساس، لذا تلمست أولا وعلى انفراد، آراء الطرفين المعنيين. وفي لحظة من اللحظات فكرت حتى في التخلي عن الفكرة ولكنني وجدت أن الطرفين قد أدركا أنهما أيضا كانا على استعداد للانخراط في محادثات غير رسمية. ولم أفرض أي شيء على الطرفين المعنيين؛ ولم أمارس أي ضغط. لقد اتخذ الطرفان قرارهما بنفسهما ثم جاءا إلي قائلين بأنهما أيضا على استعداد للانخراط في محادثات غير رسمية.

وبفضل دعم ومساعدة جميع أعضاء مكتب اللجنة، والمساهمة العامة التي قدمها أمين لجنتنا، السيد خان، نظمت جولتين من المحادثات غير الرسمية. ونتيجة لذلك حسمت بعض المسائل وليست كلها، طبعا، بالنظر إلى الطبيعة المعقدة للمشكلة. ولكننا وصلنا إلى نقطة أوشكنا عندها على اختتام عمل اللجنة الرابعة. وهناك برزت نقطة عسيرة. فكلا الطرفين له تفسيره الخاص للحالة. وقال أحد الطرفين إنه يريد مواصلة الحوار حتى آذار/مارس ١٩٩٧ وطلب تأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار الشامل. وتمسك الطرف الآخر بموقف مخالف وقدم تفسيره الخاص للحالة. وقال إنه يشعر أن الطرف الآخر لن يتعاون معه ولا سبيل إلى النجاح ومن ثم طلب طرح مشروع القرار الشامل للتصويت.

وبوصفي الرئيس فقد التزمت الحياد الدقيق وعدم المحاباة. فلم أتحيز لتفسير أي طرف من الطرفين. وإنما عرضت الأمر على اللجنة الرابعة لتنظر فيه وتبدي توجيهها بشأنه، وكما نعرف جميعا فإن اللجنة، بناء على اقتراح من المملكة المتحدة، قررت تأجيل البت في مشروع القرار الشامل حتى آذار/مارس ١٩٩٧. تلك هي الحالة كما جرت.

واليوم، نتيجة للجهود والمشاورات التي قام بها الرئيس وافق الطرفان على مواصلة الحوار حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، وباشتراكي مرة أخرى كمنسق، لحسم هذه المسألة. وللحق، فإنني أعتقدت أنني قد أخفقت بالفعل. وإذا ما طُلب مني أن أحاول مرة أخرة فسأقبل هذه المسؤولية ولكن، مع تقديري الواجب لجميع الدول

الأعضاء الحاضرة هنا، سأطلق بكل أدب، في هذه الممارسة، تحذيرا مفاده أنني أحتاج أولا إلى الجدية والموثوقية وفوق كل شيء، إلى التعاون الصادق من جانب جميع الأطراف.

إن هذه مسألة هامة. فهي تتعلق بمصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويتعين علينا جميعا ألا ندخر وسعا في سبيل الحفاظ على هذه المصالح والدفاع عنها. وهذه المسؤولية تاريخية. وبوصفي منسقا، فإنني أعد بأن أبذل قصارى جهدي في هذا الصدد، وسوف أقدم تقريرا عن نتائج هذا الحوار غير الرسمي إلى اللجنة الرابعة في الوقت المحدد. دعوني أؤكد للرئيس بأنني أسعى دائما مثله للالتزام بالوقت المحدد، ولن أخفق في هذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في ثلاثة مشاريع قرارات أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٦ من تقريرها A/51/588 وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ٢٧ من ذلك التقرير.

مشروع القرار الأول عنوانه "مسألة الصحراء الغربية". وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار الأول بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٤٣/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه "مسألة كاليدونيا الجديدة". وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الثاني بدون اعتراض. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٤٤/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه "مسألة توكيلاو". وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الثالث بدون اعتراض. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٤٥/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر المعنون "مسألة جبل طارق" الوارد في الفقرة ٢٧ من التقرير. لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع المقرر هذا بدون اعتراض. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٩ من جدول الأعمال.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في كل تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروضة عليها.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/51/23 (Parts I-VIII) و A/AC.109/2041 و Corr.1 و 2042 و 2043 و 2044 و Add.1 و 2045 و 2046 و 2047 و Add.1 و 2048 و 2049 و Corr.1 و 2 و 2050 و 2051 و 2052 و 2053 و 2054 و Add.1 و 2055 و 2056 و 2057 و 2058 و 2059 و 2060 و 2061 و 2062 و 2063 و 2064 و 2065)؛

تقرير الأمين العام (A/51/428)

مشروعا القرارين (A/51/L.51 و A/51/23، الجزء الثاني، الفصل الثالث، الفقرة ٩)

تعديل (A/51/L.46)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعطي الكلمة لمقرر اللجنة الخاصة العنية بحالة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليعرض تقرير اللجنة الخاصة.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بوصفي مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة التقرير A/51/23 للجنة الخاصة الذي يغطي أعمالها خلال عام ١٩٩٦ للنظر فيه.

إن هذا التقرير الذي يتصل ضمن جملة أمور بالبند ١٩ من جدول الأعمال، مقدم وفقا للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٣٩/٥٠ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تنفيذ الإعلان الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان تنفيذا فوريا وتاما والقيام بالأعمال التي اعتمدتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال، مع القيام بصفة خاصة بوضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار.

وباتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٨١/٤٦ في دورتها السادسة والأربعين بشأن "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" وخطة عمله، أعطت اللجنة الخاصة ولاية للقيام بسلسة من الأنشطة خلال العقد تشمل ضمن أمور أخرى تنظيم حلقات دراسية خلال العقد في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشكل متناوب.

وأثناء العام قيد النظر، تمكنت اللجنة الخاصة من أن تضطلع بالمهام التي أناطتها بها الجمعية العامة وأن تقدم توصيات مناسبة حول جميع البنود المحالة إليها للنظر فيها وتقديم تقرير بشأنها، وذلك خلال اجتماعات عقدتها بين شهري شباط/فبراير وتموز/يوليه ومشاورات مستفيضة تجريها طوال العام فيما بين أعضائها.

وإذ أخذت اللجنة بعين الاعتبار بشكل خاص الطلبات المحددة الموجهة إليها من الجمعية العامة في القرار ٣٩/٥٠، فقد استعرضت تنفيذ الإعلان فيما يتصل بالأقاليم المتبقية، ووضعت مجموعة من التوصيات تهدف إلى الإسراع في عملية إنهاء الاستعمار وتسهيل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للشعوب في تلك الأقاليم.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الخاصة توصيات تتعلق على وجه التحديد بأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها التي تعوق تنفيذ الإعلان؛ والأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها؛ وتنفيذ الإعلان من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة؛ والمعلومات التي ترسل بموجب المادة ٧٣ هـ من الميثاق.

وخلال هذا العام كرست اللجنة الخاصة اهتماما كبيرا لإنهاء استعمار الأقاليم الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، وضعت اللجنة الخاصة في اعتبارها بشكل خاص حقيقة أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة تتيح وسيلة فعالة لتقييم الحالة في تلك الأقاليم الصغيرة والتحقق من رغبات شعوبها وطموحاتها فيما يتصل بمركزها في المستقبل. وهكذا، شددت اللجنة مرة أخرى على أهمية إيفاد البعثات إلى الأقاليم المستعمرة من أجل تسهيل تنفيذ الإعلان. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة الخاصة التماس تعاون الدول القائمة بالإدارة تعاونا تاما مع اللجنة حتى يتسنى إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم الواقعة تحت إدارتها.

وفيما يتصل بمسألة نشر المعلومات عن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، التي ترد في الفصل الثالث من تقرير اللجنة الخاصة، كررت اللجنة مرة أخرى التأكيد على أهمية نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن كأداة لتعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وبغية تعبئة الرأي العام العالمي لدعم شعوب الأقاليم المستعمرة في جهودها الرامية إلى تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال.

ومراعاة للدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في عملية إنهاء الاستعمار وفي نشر المعلومات عن الحالة في جميع ما تبقى من أراض جزرية صغيرة غير متمتعة بالحكم الذاتي، طلبت اللجنة الخاصة من الإدارات المختصة أن تواصل تعاونها مع تلك المنظمات في نشر المعلومات عن مسائل إنهاء الاستعمار، وتقديم المساندة لشعوب تلك الأراضي.

وخلال السنة، وفي ضوء النتائج البناءة التي تحققت، وتمشيا مع ما يتعلق بهذا الموضوع من مقررات الجمعية العامة، قررت اللجنة الخاصة الحفاظ على علاقات وثيقة مع المنظمات المعنية، والمشاركة في المؤتمرات التي تنظمها تلك المنظمات، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، بشأن هذا الموضوع. والغرض من هذه الاتصالات هو تسهيل التنفيذ الفعال للمقررات الصادرة عن مختلف الهيئات في الأمم المتحدة، ولتعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية المذكورة، فيما تسديه من مساعدة للأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تلك المناطق.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى المقترحات الواردة خطوطها العريضة في القسم ياء من الفصل الأول، "الأعمال المقبلة"، التي تأمل اللجنة الخاصة أن تحظى بموافقة الجمعية عليها، حتى تستطيع اللجنة أن تمضي قدما في الأداء الفعال للمهمة التي لا يزال يتعين إنجازها.

وأوصت اللجنة الخاصة بأن تجدد الجمعية العامة نداءها إلى الدول المعنية القائمة بالإدارة، كي تتخذ تلك الدول كل الخطوات اللازمة لتنفيذ الإعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا للرغبات التي تبديها بحرية شعوب الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الخاصة، في ضوء النتائج المفيدة التي تحققت بفضل المشاركة النشطة من الدول القائمة بالإدارة في عمل اللجنة، بأن تحث الجمعية العامة من جديد تلك الدول على التعاون، أو على مواصلة التعاون، مع اللجنة الخاصة في تنفيذ ولايتها، وبصفة خاصة، على المشاركة النشطة في عمل اللجنة المتعلق بالأراضي الواقعة تحت إدارة كل من تلك الدول.

وقد ترغب الجمعية العامة أيضا أن تجدد نداءها إلى جميع الدول، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، للامتثال لمختلف الطلبات التي وجهتها الأمم المتحدة إليها بموجب قراراتها بشأن إنهاء الاستعمار.

وبالنيابة عن اللجنة الخاصة أوصي الجمعية العامة بأن تولي انتباهها لذلك التقرير.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أعرب لجميع أعضاء اللجنة الخاصة، ولا سيما للسفير أوتولا أووك ساماناً، ممثل بابوا غينيا الجديدة ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة، وللسفير بيدرو نونييز موسكويرا، ممثل كوبا، نائب الرئيس؛ وللسيدة لورين خان كامينغز، ممثلة ترينيداد وتوباغو، نائبة الرئيس/المقررة، عن عميق امتناني على تعاونهم ومساندتهم.

وأود أيضا أن أشكر السيد عبد الرزاق خان، وزملاءه، والأعضاء المشاركين الآخرين من الأمانة العامة، على مساعدتهم، التي سهلت عملي كمقرر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة بالنيابة، السيد أوتولا أووك ساماناً، ممثل بابوا غينيا الجديدة، الذي سيتولى، أثناء بيانه، عرض مشروع القرار A/51/L.51 ومشروع القرار الوارد في الفقرة ٩، من الجزء الثاني، من الفصل الثالث، من تقرير اللجنة الخاصة (A/51/23).

السيد ساماناً (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالنيابة): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة بوصفي رئيسا بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على قيادتكم الفذة والفعالة، أثناء توليكم رئاسة أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وأتحدث اليوم لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.51، بشأن حالة تنفيذ إعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وهو مشروع شارك في تقديمه كل من اندونيسيا، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية العربية السورية، وغرينادا، وفيجي، وكوبا، وكوت ديفوار وكذلك بلدي، بابوا غينيا الجديدة.

وبينما التزمت اللجنة الخاصة بالمبادئ الواردة في صلب الإعلان، نظرت اللجنة في السنوات الأخيرة في موضوع إنهاء الاستعمار بطريقة أقرب الى الواقعية والعملية، مراعية في ذلك الوضع الدولي السائد، وكذلك معترفة بالمتطلبات الخاصة والظروف السائدة في ما تبقى من أراض لا تتمتع بالحكم الذاتي.

وخلال الاحتفالات بالعيد الخمسيني لمولد الأمم المتحدة، اعترف زعماء العالم بأن إنهاء الاستعمار هو من أكبر إنجازات المنظمة. فهل يجوز لهذه الهيئة العالمية، بعد أن حققت كل هذا الإنجاز في مجال إنهاء الاستعمار، أن تتجاهل محنة شعوب الأراضي السبعة عشرة المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي؟ وهل يجوز لنا، في هذه المرحلة من عمل الأمم المتحدة، أن نتجاهل مسؤولياتنا الأدبية عن مساعدة شعوب ما تبقى من أراض غير متمتعة بالحكم الذاتي على نيلهم فرصة لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم، وفقا للمعايير القانونية الدولية التي نحن ملزمون جميعا باتباعها؟

وعلى أساس ولاية الأمم المتحدة القائمة، والمسؤوليات الأدبية الواقعة على عاتقنا، يجدر ببرنامج إنهاء الاستعمار أن ينال درجة من الاعتراف والأولوية فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق شعوب الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وإني واثق بأن الجمعية العامة سوف تواصل، كما فعلت دائما، وقوفها بثبات في الوفاء بالتزاماتها في مجال إنهاء الاستعمار.

إن شعوب الأراضي السبع عشرة المتبقية، غير المتمتعة بالحكم الذاتي، طالما ناشدت، بحق الأمم المتحدة من خلال ممثليها المنتخبين، أن تظل متيقظة، وأن تحث، المجتمع الدولي أن يركز انتباهه، بشكل خاص، على التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك الأراضي بطريقة من شأنها أن تسهل تقدمها نحو تقرير المصير.

إن المجتمع الدولي، وبصفة خاصة السلطات القائمة بالإدارة، عليها التزام، بموجب معايير الأمم المتحدة القانونية والتقليدية، بأن تنفذ أهداف الإعلان. وحيثما تعاونت السلطات القائمة بالادارة مع عمل اللجنة الخاصة، سواء بالمشاركة في دوراتها الرسمية أو بالسماح لبعثات زائرة بأن تزور الأراضي كي تكفل الشفافية في تنفيذ متطلبات العقد، أحرز تقدم كبير في المساعدة على التنمية الدستورية والسياسية والاقتصادية لتلك الأراضي، مما مكن شعوبها من اكتساب مزيد من الاستقلال الذاتي ومن المسؤولية في حكم أنفسهم.

وفي هذا الصدد أود أن أثني على حكومة نيوزيلندا، بوصفها السلطة القائمة بالادارة في إقليم توكيلاو غير المتمتع بالحكم الذاتي، على جهدها الفذ والمثالي في المساعدة على تكوين ذلك الإقليم وعلى تطويره السياسي.

لقد حاجّ البعض بأنه، نظرا للمناخ الدولي المتغير وللصعوبات التي يواجهها كثير من هذه الأراضي، قد لا يكون الاستقلال التام شيئا يكتب له البقاء، وبأنه، تبعا لذلك، قد لا تكون مسألة إنهاء الاستعمار من المسائل ذات الأولوية، وأن المجتمع الدولي قد يكون مهدرا وقته وطاقته في النظر في تلك المسائل.

وبسبب إدراكنا بالضبط للمشاكل الخاصة والفريدة التي تواجه الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومعظمها من الأقاليم الجزرية الصغيرة التي تعاني من معوقات تضافرت عليها عوامل الحجم الاقتصادي والجغرافي، والعزلة، والتعرض للكوارث الطبيعية، والافتقار الى الموارد التكنولوجية والمالية وما إلى ذلك، يضاف إليها مشاكل إمكانية الحصول على الائتمان الدولي والوصول الى الأسواق الدولية، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أولوية واهتماما بشكل خاص لعملية إنهاء الاستعمار التي تؤثر على شعوب تلك الأقاليم.

وتدرك اللجنة الخاصة تماما العقبات التي قد تحد من خيارات الاستقلال التام والكامل، ولكن هذه العقبات لا ينبغي أن تستخدم كمبرر للإبقاء على الوضع الاستعماري؛ ولا ينبغي أن تستخدم كذريعة لإضعاف

مكانة شعوب الأقاليم المعنية وحرمانها من إمكانية استعادة مركزها السياسي الصحيح واستقلالها الذاتي، والتحكم في مواردها وتنميتها وسعيها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية والغايات التي تناسب مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية. ومع ذلك فقد بذلت اللجنة الخاصة جهودا جدية للبحث عن خيارات تكون أكثر ملاءمة لظروف الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية؛ ولم يكن ذلك ليتحقق بدون الأعمال التي أسفرت عنها الحلقات الدراسية الإقليمية.

إن المبادئ التي ينطوي عليها الإعلان محددة وواضحة بشأن مسألة حق الشعوب في أن تقرر بحرية مركزها السياسي الدولي وفقا لرغباتها. وقد عهد الى اللجنة الخاصة، في إطار الإعلان مهمة مواصلة التماس السبل والوسائل المناسبة لتنفيذ متطلبات الإعلان، وذلك بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة.

وقد واصلت اللجنة الخاصة تنفيذ ولايتها بحكمة وإخلاص. وقد اجتهدت على مر السنين في القيام بمهمتها في استعراض الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فاستمعت الى مقدمي الالتماسات، وأوفدت بعثات لزيارة تلك الأقاليم، ونشرت المعلومات عن إنهاء الاستعمار بهدف تهيئة الرأي العام، وقدمت اقتراحات وتوصيات بشأن التقدم المحقق ومدى تنفيذ الإعلان، وقدمت تقارير عن ذلك الى الجمعية العامة.

إن هذه المهمة النبيلة المتعلقة بالقضاء على الاستعمار لم تكتمل بعد. وكانت اللجنة الخاصة تستعرض باستمرار نهجها وترشد طرق عملها، فحسنت كفاءتها وعدلت أسلوب عملها عند الاقتضاء استجابة للظروف المتغيرة وتمشيا مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية.

بيد أن اللجنة الخاصة ظلت، في سعيها لملاحقة الظروف والأحوال المتغيرة، على وعي بمسؤوليتها النهائية عن ضمان وحماية مصالح وخير شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مستهدية في ذلك بحاجات تلك الشعوب وأمانيها.

وقد أعطى اعتماد الجمعية العامة في ١٩٩١ خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار زخما آخر لعمل الأمم المتحدة في عملية القضاء على الاستعمار. ذلك أن خطة عمل العقد الدولي ترمي بالتحديد الى أن تدفع الى القرن الحادي والعشرين بعالم متحرر من الاستعمار.

ومع أن الجمعية العامة قد أكدت مرارا وتكرارا أن العوامل المتعلقة بحجم السكان والبعد النائي وغيرهما لا ينبغي أن تحرم شعوب المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقوقها في تقرير المصير، فإن اللجنة الخاصة تدرك أيضا أن إنهاء الاستعمار الكامل بحلول عام ٢٠٠٠ يتطلب حلولا مبتكرة وواقعية لا يمكن التوصل إليها إلا بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة ومشاركتها النشطة في عمل اللجنة الخاصة.

وقد قبلت اللجنة الخاصة، بروح من التعاون، عددا من التعديلات التي اقترحتها السلطات القائمة بالإدارة وغيرها من الأطراف المعنية، لا سيما الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالحلول المتصلة بإنهاء الاستعمار. وستواصل اللجنة الخاصة فتح أبوابها أمام الحوار والتشاور من أجل التوصل الى توافق آراء وتعاون مع السلطات القائمة بالإدارة، والتي نعتقد أنها ستكون حاسمة الأهمية في تسهيل مسيرة عاجلة للتوصل الى أهداف إنهاء الاستعمار.

بيد أنه يجب القيام بهذا الحوار والتشاور بهدف واضح هو خدمة مصالح الشعوب المعنية، وهي المصالح التي يلتزم المجتمع الدولي باحترامها. ويجب أن يركز الحوار والتشاور على التوصل الى أفضل طريقة نستطيع أن نواصل بها بشكل جماعي عملية إنهاء الاستعمار في إطار القواعد القانونية والعرفية للأمم المتحدة، وليس على إعادة تعريف وتغيير المبادئ الأساسية لكي تناسب مصالح أخرى قد تكون متعارضة مع رغبات الشعوب.

ومن المهم للغاية، ونحن نتجاوز منتصف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، أن يقوم التعاون بين اللجنة الخاصة والسلطات القائمة بالإدارة بدور حاسم الأهمية في البحث عن تدابير محددة تنهض بذلك

النوع من التنمية الذي يمكن شعوب الأقاليم في نهاية الأمر من تقرير مركزها السياسي الدولي في المستقبل.

وختاما، أود أن أقترح بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المقدم إليها بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، كما أود، في ضوء المزاج المتغير باتجاه تحسين التعاون والتشاور بين جميع الأطراف، أن أحث كذلك على أن نعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ايرلندا لتقديم تعديل (A/51/L.46) على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩ من الفصل الثالث في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة.

السيد هولوهان (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاتحاد الأوروبي لا يتقدم بهذا التعديل (A/51/L.46) على مشروع القرار المتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (الجزء الثاني من الوثيقة A/51/23، الفقرة ٩) بدافع من أي رغبة في الدخول في مواجهة مع اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار. إننا نرغب فحسب في الإقرار بالدور الذي تقوم به في حقيقة الأمر الدول القائمة بالإدارة في نقل المعلومات بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

والغرض من تعديلنا في هذه الحالة ليس محاولة تدمير جوهر مشروع القرار وإنما بالأحرى تحسينه وجعل النص أكثر تمشيا مع الحقائق في الأحوال الراهنة.

وبناء عليه، فإننا نحث جميع الوفود على تأييد تعديلنا الذي يهدف ببساطة الى جعل مشروع القرار المعروض علينا مقبولا بالنسبة لشريحة أوسع من المجتمع الدولي.

السيد نونياز - موسكويرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن غدا هو الذكرى السادسة والثلاثون لاعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ومنذ ذلك الوقت، حصلت بلدان كثيرة على الاستقلال وأصبحت عضوا بهذه المنظمة.

بيد أنه قبل أربع سنوات لا غير من حلول العام ٢٠٠٠، وفي الوقت الذي نكاد نخطو فيه الى عتبة القرن الحادي والعشرين، لا يزال ينكر على شعوب في العالم حقها في تقرير المصير والاستقلال.

ويقال إن الحرب الباردة قد انتهت إلا أن عملية إنهاء الاستعمار لم تمض قدما في السنوات القليلة الماضية، ولا يزال القضاء على الاستعمار أحد أولويات الأمم المتحدة.

ولهذا السبب اعتمدنا هنا قبل ثماني سنوات لا غير القرار ٤٣/٤٧ الذي أعلن أن العقد الذي يبدأ في عام ١٩٩٠ هو العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وقد حثت الدول القائمة بالإدارة على اتباع التدابير الضرورية لكي تمنح بدون تأخير حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة لإدارتها، بما في ذلك الحق في الاستقلال.

ومع ذلك، كان التأخير طويلا الى حد مفرط. وفي واقع الأمر، لا تزال هناك دول قائمة بالإدارة لا تتعاون مع اللجنة الخاصة في عملها. بل تجمع لنا اليوم دليل واضح على هذا تمثل في نتائج التصويت على مسائل إنهاء الاستعمار.

إن التقاعس الحكومي والرسمي - وأكرر، الحكومي والرسمي - من جانب بعض الدول القائمة بالإدارة عن المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة تترتب عليه آثار سلبية جدا على عمل اللجنة الخاصة، إذ يحجب عنها مصدرا هاما للمعلومات بشأن ما يجري في الأقاليم التي تديرها.

إلا أن ذلك ليس هو المشكلة الوحيدة. فالتجاهل الرسمي للعمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة يعني التخلي عن الالتزامات المعقودة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والانتهاك الصارخ للحق الإنساني للشعوب والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مصيرها. إن حق الشعوب في تقرير المصير حق إنساني غير قابل للتصرف يتجسد في مختلف الوثائق الدولية، بما فيها إعلان فيينا، إلا أن البعض يفضل تجاهله أو فقط تناسي أنه موجود.

وهناك مسؤولية تقع على عاتق الأمم المتحدة بالنسبة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. والآلية المتاحة لتحقيق ذلك الغرض هي اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار. ومن هنا، تأتي أهمية احترام عمل تلك اللجنة الخاصة وضمان تمكينها من الاضطلاع بعملها دونما إعاقة. ومن هنا تأتي أهمية عدم تبديد الموارد ذات الأهمية الحيوية التي يجب على اللجنة الخاصة أن تعول عليها. ومن هنا، تأتي أهمية تجنب اللجوء الى المناورات الإجرائية للحيلولة دون اضطلاع اللجنة بولايتها.

ومما يؤسف له، أن المشكلة لا تكمن فقط في أن بعض السلطات القائمة بالإدارة ترفض رسميا التعاون مع اللجنة الخاصة، حسبما هي ملزمة فعلا بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ بل إن هناك خطوات تتخذ يوميا - أحيانا علانية، وأحيانا خفية، بفضل ما يملكه البعض من سلطة وموارد - بصورة سرية وتدريجية للتخلص من اللجنة الخاصة وإبطال ولايتها من خلال إيجاد سوابق من شأنها في نهاية المطاف أن تواجه المجتمع الدولي، وكذلك الرأي العام العالمي وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمجموعة من حقائق الأمر الواقع.

ومن الأهمية بمكان أن يخرج هذا كله الى العلن، وأن يكون معروفا، وذلك كي يتمكن المجتمع الدولي من تحديد العقبات.

وإلا كيف نفسر بعض التعديلات التي طرحت في الأيام الأخيرة، وهي تعديلات تستهدف إزالة أية إشارة الى مبدأ تقرير المصير للشعوب أو أية إشارة الى ضرورة إنهاء الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠؟ وإلا كيف يمكننا تفسير الجهود التي يبذلها البعض لتجنب عقد حلقات دراسية بشأن إنهاء الاستعمار، والتخلص من بعثات الأمم المتحدة الزائرة الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو للتأكد من أن خطة المنظمة المتوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠١ لا تتضمن برنامجا فرعيا بشأن إنهاء الاستعمار ينطوي على مضمون واف وواضح.

إننا نرى هذه الأمور تحدث على أساس يومي في الأمم المتحدة. بل إن الأمور قد وصلت الى حد الإساءة الى أنشطة اللجنة الخاصة لدى مكتب خدمات المراقبة الداخلية في الأمم المتحدة - دون أية معرفة من أين جاءت تلك المزاعم ودون أي تشاور مع أعضاء اللجنة الخاصة أو الأمانة العامة. وقد بوشر بإجراء تحقيق سري ينطوي على تدخل في أنشطة الدول المستقلة وذات السيادة. فهل سنستمر في السماح لهذه الأمور بأن تحدث؟ لا بد من دراسة هذا التقرير الصادر عن مكتب خدمات المراقبة الداخلية في الدورة القادمة للجنة الخاصة واتخاذ أية إجراءات قد تكون ضرورية.

وسنة بعد سنة، ظلت اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة تستمع الى أعداد كبيرة من الملتمسين من جميع أنحاء العالم، من بورتوريكو الى غوام، وهم يعبرون بلغة واضحة جدا عن إرادة شعوبهم في الحصول على تقرير المصير.

فإذا كانت الدول القائمة بالإدارة لا تريد حقا أن تستمر في الاستهزاء بتقارير اللجنة الخاصة، وإذا كانت تهتم حقا بإجراء حوار صريح وليس بوضع العراقيل أمام عمل الأمم المتحدة لتحقيق هدف إنهاء الاستعمار، فإن مشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، ستوفر لها فرصة للبدء بالتدليل على اهتمامها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن شكرنا لكم، سيادة الرئيس، على جهودكم لتحقيق التفاهم الذي توصلنا إليه بشأن مشروع القرار المتعلق بالأقاليم الصغيرة. وتفسر كوبا هذا التفاهم بأنه دليل آخر على مرونة اللجنة الخاصة، التي نأمل ألا تسيئ استعمالها الدول القائمة بالإدارة.

ونحن نثق أنه بحلول آذار/مارس ١٩٩٧ سيكون بالإمكان إيجاد أساس مشترك لا يضر بمصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ونحن نثق أيضا بأن أحدا لن يحاول اللجوء الى المزيد من التأخير لدى تناول هذا البند، وأن الجمعية العامة ستتمكن من ممارسة سلطتها، وأن اللجنة الخاصة ستتمكن من مواصلة عملها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن للنظر في مشروع القرار A/51/L.51، الوارد في الفقرة ٩ من الجزء الثاني، في الفصل الثالث من تقرير اللجنة الخاصة (A/51/23)، وتنقيحه الوارد في الوثيقة A/51/L.46.

ستبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار A/51/L.51، المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، ايسلندا، الهند، أندونيسيا، إيران (جمهورية الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، كازاخستان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، هولندا، بالاو، الاتحاد الروسي، تركيا، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٣ صوتا، مقابل صوتين، وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٤٦/٥١).

[بعد ذلك أبلغ وفد اريتريا الأمانة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩، من الفصل الثالث في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة A/51/23 وفي التعديل الوارد في الوثيقة A/51/L.46.

ووفقا للمادة ٩ من النظام الداخلي، سيجري التصويت على التعديل أولا. ولهذا، ستبت الجمعية العامة أولا في التعديل الوارد في الوثيقة A/51/L.46.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار،

كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: بوروندي، الكاميرون، غامبيا، الجماهيرية العربية الليبية، ناميبيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي.

اعتمد التعديل بأغلبية ١٤٣ صوتا، مقابل لا شيء، مع امتناع ثمانية أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة بعد ذلك في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩ من الفصل الثالث في الجزء الثاني، من تقرير اللجنة الخاصة، المعنون "نشر المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار"، بعد تعديله.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، اثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: بلجيكا، فنلندا، فرنسا، كازاخستان، لكسمبرغ، هولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار، بعد تعديله، بأغلبية ١٥٤ صوتا، مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع ثمانية أعضاء عن التصويت (القرار ١٤٧/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت، وأعطيه الكلمة.

السيد روبنسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يصوت وفدي مؤيدا لمشاريع القرارات هذه، كما أكدنا هذا الصباح. وسيستمر الحوار غير الرسمي بين أعضاء لجنة الـ ٢٤ والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بتنسيق من جانب رئيس اللجنة الرابعة، طوال الشهور الثلاثة القادمة. ويتطلع وفدي إلى هذه الفرصة. ونحن واثقون من أن استمرار هذا الحوار غير الرسمي سوف يؤدي إلى تسهيل تحقيق تفاهم أفضل بيننا وبين اللجنة الخاصة، وإذا تمت تسوية المسائل المتبقية بالرضا المتبادل من كلا الجانبين، فسوف يمكن هذا من تحقيق نتيجة مرضية لعرضها في هذه القاعة.

إن مشاريع القرارات التي اعتمدت الآن تتحدث عن مزايا لمسائل لا تزال موضوع مناقشة نشيطة خلال المشاورات غير الرسمية التي سنواصلها. ونحن واثقون من أنه بتوفر حسن النية لدى الجانبين، ستحقق المسيرة ثمارها خلال السنة المقبلة، وقد تؤدي إلى نتيجة مختلفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وبهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥